

## الشروط والأحكام الخاصة لفتح حسابات الشركات والمؤسسات- تقليدي

### أولا - تعريفات

"الحساب"، يعني حساباً يفتحه العميل في اي وقت لدى البنك أو يفتحه البنك نيابة عن العميل بالريال السعودي أو بأي عملة أخرى ، و هو الحساب موضوع الطلب المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ويمكن ان يشمل عند الإشارة الى ذلك حساباً آخر أو حسابات اخرى يفتحتها نفس العميل.

"اتفاقية فتح الحساب" ( ويشار إليها فيما بعد ب " الاتفاقية") تعني أي شكل مهن اشكال التفويض و /أو الطلب (سواء كان ينص على فتح حساب او غير ذلك ) يقوم البنك بناء عليه بفتح حساب للعميل.

### "رموز التفويض" تعني أي مما يلي:

- \* واحد أو أكثر من الرموز السرية التي يعطيها البنك للعميل كتابة أو إلكترونياً أو بأي شكل آخر.
- \* أي قيمة مستخرجة بناء على الرموز السرية المذكورة أعلاه أو بناء على كلمات السر أو كليهما ، و التي تفرق بتعليمات صادرة من العميل ، و يعتبرها البنك حسبما يراه وحده مناسباً، إثباتاً بأن تلك التعليمات قد صدرت من العميل و انهما تعليمات موثوقة.
- "الشخص المفوض/المسمى" يعني شخصاً يفوضه العميل بالقيام بأعمال معينة فيما يتعلق بالحساب و الخدمات التي يقدمها البنك بموجب هذه الاتفاقية .
- "البنك" أو "البنك السعودي للاستثمار" ، يعني البنك السعودي للاستثمار و أي من او كافة فروع.
- "العميل/صاحب الحساب" يعني مقدم هذا الطلب في هذه الاتفاقية التي تخضع لها العمليات في الحساب(او الحسابات) التي يقوم البنك بتنفيذها.
- "الشركة/المؤسسة" ، تعني المؤسسات و الشركات المسجلة في المملكة العربية السعودية كالمؤسسة ذات الملكية الفردية ، وشركات التضامن ، والشركات المحدودة/المختلطة، و المؤسسات، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات المساهمة، او فروع الكيانات الاعتبارية المشابهة المسجلة خارج المملكة العربية السعودية و شركات التضامن القائمة حسب الأصول بموجب اتفاقية شركات تضامنية.
- "الخدمات المصرفية الإلكترونية" او "الخدمات المصرفية عبر الانترنت" او " الخدمات المصرفية الهاتفية" تعني الخدمات التي يقدمها البنك و التي تتيح للعميل إمكانية الوصول عبر الهاتف أو إلكترونياً الى سجلات البنك للأغراض التالية :

\* الحصول على معلومات عن حسابه (حساباته)

\* تحويل النقود من حسابه (حساباته)

\* سداد المدفوعات للغير

\* طلب كشف حساب ودفاتر شيكات

\* الاستفادة من الخدمات الأخرى التي يمكن ان يقوم البنك بتوفيرها من حين الى آخر

"الشروط و الأحكام الخارجية" تعني أي شروط و أحكام ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي اتفاقية فتح حساب ، او اتفاقية تسهيلات ائتمانية ، او شروط قروض عامة ، او اتفاقية خدمات مصرفية إلكترونية ، او اي شروط و أحكام أخرى يتم الإتفاق بشأنها و التوقيع عليها حسب الأصول بين العميل و البنك و التي يقر العميل بها إضافة الى شروط و أحكام هذه الإتفاقية و التي تحكم العلاقة بين العميل و البنك .

"الأدوات" تعني الشيكات المصرفية ، والشيكات، والكمبيالات، والسندات الإذنية ، و أوامر الدفع ، و الأدوات غير النقدية الأخرى المسحوبة ، او الموقعة أو المحررة ، او المقبولة من العميل أو الشخص المفوض/الأشخاص المفوضين نيابة عنه.

"التعليمات المفتوحة" تعني التعليمات الصادرة من العميل للدفع للغير او للتداول بدون اتباع العميل للقيود على " المكالمات " الأمانة ، او قيود "رمز التفويض" ، أو قيود "المدفوعات مسبقة التحديد".

"مقدم خدمة الإنترنت" يعني المنشأة التي تقدم للعميل خدمة التوصيل بالانترنت.

"كلمة السر" تعني رمزا سريا ، سواء أعطاه البنك للعميل بشكل مبدئي ، او سواء اختاره العميل بنفسه ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أجهزة الترميز المتزامن او وسائل الأمن الأخرى.

"رسم الشيك المرتجع" يعني الرسم العادي الذي يتقاضاه البنك عادة على الشيكات المسحوبة على الحساب و التي يقوم البنك بإعادتها.

" مؤسسة النقد" او " مؤسسة النقد العربي السعودي " تعني مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية.

"الخدمة" او " الخدمات" تعني اي من او كافة الخدمات التي يقدم العميل بطلبها ويقوم البنك بتقديمها بموجب شروط و أحكام اتفاقية الخدمات المصرفية الإلكترونية و / أو اي اتفاقية اخرى تتعلق بالخدمات.

"المدفوعات للغير" تعني أي تعليمات يصدرها العميل للبنك من خلال أو فيما يتعلق بالخدمة لسداد او تحويل أموال الى طرف ثالث او إلى حساب طرف ثالث.

"التداول" تعني إصدار تعليمات من العميل إلى البنك من خلال او فيما يتعلق بالخدمة للتداول، سواء كانت عملية التداول مشروطة او غير مشروطة، في اية اداة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأسهم ، او عقود الخيار، او صناديق الاستثمار ، او الأوراق المالية ، او المعادن ، او السلع ، من خلال او فيما يتعلق بأي سوق يمكن أن يوفر البنك إمكانية الدخول إليها لأغراض تنفيذ عمليات التداول تلك.

"رموز هوية المستخدمين" تعني الرموز أو القيم السرية التي يختارها البنك و يقوم بتزويد العميل بها إما كتابة ، او إلكترونياً ، أو بأي شكل آخر و التي يستخدمها العميل فيما يتعلق بكلمات السر او رموز التفويض للتمكن من الدخول الى الخدمة .

تأخذ كافة المصطلحات الواردة في هذه الاتفاقية المعاني المحددة لها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك . كما تأخذ كافة المصطلحات الواردة بصيغة المفرد صيغة الجمع و العكس ، وتأخذ كافة المصطلحات الواردة بصيغة المذكور صيغة المؤنث و العكس. وتشكل التعريفات جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية و يتم تفسيرها وفقا لسياق النص الوارد فيها.

### ثانيا - اتفاقية الحساب

#### عمليات الحساب

1- الإيداعات : تكون كافة الشيكات و الأدوات المودعة في الحساب مشروطة بتحصيلها نقدا او بشكل من اشكال السيولة و سدادها للبنك في مكاتبه . و يكون للبنك الحق في ان يخصم من الحساب مبلغ أي شيك أو أداة أخرى سبق قيدها قيدها دائنا الى الحساب و تم رفضها بعد ذلك. و لا يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة ناتجة عن إهمال، أو خطأ، أو سهو ، الخ من جانب اي بنك تحصيل او مراسل محلي او اجنبي. و لا يعطي العميل حرية التصرف بأي ودائع الا بعد استلام البنك لقيمتها النقدية. و يحق للبنك في أي وقت و حسب تقديره المطلق ان يرفض اي ودائع و /أو أن يضع حدا على المبلغ المودع، و /أو أن يعيد المبلغ المودع او أي جزء منه.

الإيداع في البنك بواسطة البريد او الحوالات او شخصيا : لا يجوز ايداع اي ودائع شخصيا لدى البنك إلا باستخدام النموذج القياسي المعتمد من البنك . و لا يعطى العميل حرية التصرف بأي ودائع مهما كانت إلا بعد استلام البنك لقيمتها النقدية . و لكن على الرغم مما سبق ذكره ، يحق للبنك في أي وقت و حسب تقديره المطلق أن يرفض أي ودائع و /أو يضع حدا على المبلغ المسموح بايداعه، و /أو أن يعيد المبلغ المودع او أي جزء منه. و يجب أن تكون الودائع بنفس عملة الحساب (الحسابات) ما لم يوافق البنك على غير ذلك.

2- السحب على المكشوف: ما لم يكن العميل حاصلًا على تسهيلات للسحب على المكشوف بموجب إتفاقية إئتمان منفصلة مبرمة مع البنك ، أو ما لم يكن البنك قد وافق حسب تقديره المطلق على منح تسهيل خاص للسحب على المكشوف لمرة واحدة:

\* تتم إعادة الشيكات التي تتسبب في كشف الحساب و قيود على الحساب "رسم الشيك المرتجع" الذي يتقاضاه البنك عن كل شيك مرتجع.

\* اذا تم السحب على المكشوف من الحساب لأي سبب كان بما في ذلك على سبيل المثال أي من وكافة التزامات العميل الناشئة عن استخدام التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها البنك :

- يجب على العميل أن يدفع و يحق للبنك أن يخصم من حساب (حسابات) العميل رسوم العمولة بمعدل يقرره البنك من حين الى آخر حسب تقديره المطلق.

- يكون رصيد السحب على المكشوف و رسوم العمولة واجبة السداد من العميل الى البنك فوراً عند أول طلب يتلقاه من البنك.

\* اذا قبل البنك شيكاً و تسبب ذلك في كشف الحساب، يكون العميل ملزماً بالقيام فوراً وعند الطلب بسداد مبلغ الرصيد المكشوف للبنك مضافاً اليه غرامة بمبلغ يحدده البنك من حين الى آخر ، و يتراكم يوماً عن كل يوم ينقضي الى ان يستلم البنك كامل المبلغ المطلوب . و يلتزم العميل بأن يدفع ، و يكون للبنك الحق في أن يخصم من الحساب ، رسم عمولة بمعدل عمولة يحدده البنك . و يلتزم العميل بأن يدفع رصيد الحساب المكشوف عند أول طلب يتلقاه من البنك.

**3- ايقاف دفع شيك :** شرط أن لا يكون قد سبق صرف الشيك ، يمكن ان يطلب العميل من البنك، وفقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي، وضع أمر ايقاف دفع على شيك مسحوب على الحساب اذا قام العميل بإبلاغ البنك بالبريد او بتعيينه نموذج أمر ايقاف الدفع و تقديمه للبنك . و يصبح أمر ايقاف الدفع ساري المفعول بعد أن يسجله البنك في سجلاته المحاسبية ، و يظل ساري المفعول لفترة كما هي محددة في الأنظمة المعمول بها. و لكن يصبح أي أمر ايقاف ساري المفعول ، يجب أن يتضمن رقم الحساب ، و رقم وتاريخ الشيك ، و اسم المدفوع لأمره، و القيمة. و يجب على العميل أن يحمي البنك من أي مسؤولية عن أي خسارة او مطالبة تنشأ فيما يتعلق بتعليمات أمر الإيقاف الصادرة من العميل . و لا تكون أوامر الإيقاف الموضوعة على الشيكات و الصادرة من العميل مقبولة من البنك الا بعد أن يقوم العميل بالتوقيع على النموذج الذي يعتمده البنك. و يتحمل العميل وحدة المسؤولية في هذا الصدد.

**4- الكشوفات و الإشعارات :** يرسل البنك للعميل كشوفات الحساب (الحسابات) و الإشعارات المكتوبة بالعمليات التي تتم على الحساب و ذلك وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى البنك ، و يوافق العميل على مراجعتها و إشعار البنك في حينه بأي أخطاء يدعي ظهورها في أي كشف حساب أو اشعار . فاذا لم يتم العميل بإبلاغ البنك خلال ثلاثين(30) يوماً (1) من تاريخ ارسال البنك للكشف أو الإشعار ، أو (2) من آخر تاريخ وارد في كشف الحساب ، يعتبر العميل قد استلم الكشوفات و الإشعارات و وافق على كل قيد فيها و على الرصيد المذكور موافقة نهائية و غير قابلة للنقض.

**5- العنوان البريدي:** يرسل البنك كافة الكشوفات و الإشعارات و المراسلات الأخرى المكتوبة الى العميل بالبريد على عنوان العميل المذكور في هذه الاتفاقية أو على أي عناوين أخرى يقوم العميل بإبلاغ البنك بها كتابة مع الإشارة بالتحديد الى رقم الحساب . و لا يكون البنك ملزماً بأي مسؤولية تترتب عن أي تأخير او ضياع لأي بريد يرسل الى العميل على العنوان المذكور في هذه الاتفاقية او أي عنوان آخر يتم ابلاغ البنك به كتابة .

**6- الفترة المحدودة للاحتفاظ بالسجلات والشيكات:** يكون العميل مسؤولاً عن الاحتفاظ بكشوفات الحساب الشهرية و كافة الإشعارات المتعلقة بالحركة في حسابه (حساباته) . و يقوم البنك بشكل دوري بتحويل نسخة من الكشوفات الى سجلات محفوظاته على ميكروفيلم او سجلاته على وسائط الكتيرونية أخرى و يتخلص من الكشوفات الأصلية دون إرسال إشعار للعميل. و بالإضافة الى ذلك، يحتفظ البنك بشيكات العميل المسحوبة على و المخصومة من الحساب حتى نهاية الشهر الثاني بعد إقبال كل سنة تقويمية كاملة يكون حساب العميل خلالها مفتوحاً لدى البنك ، و بعد ذلك، وما لم يتلقى البنك طلباً كتابياً مسبقاً من العميل بأن يتم البنك بتسليم العميل شيكاته المسحوبة على و المخصومة من الحساب ، يتم تحويل الشيكات الى سجلات محفوظات البنك على ميكروفيلم او سجلاته على وسائط الكتيرونية أخرى ، و يتم إتلاف الشيكات الأصلية دون ارسال إشعار للعميل . ويمكن أن يقوم البنك في أي وقت بإتلاف كافة سجلات الميكروفيلم أو الوسائط الإلكترونية الأخرى التي تحتوي على صور الكشوفات و الشيكات المسحوبة على و المخصومة من الحساب ، والتي يزيد عمرها عن ست سنوات ، و ذلك وفقاً لسياسة البنك المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات و الشيكات دون ارسال اشعار للعميل . و يجوز للبنك تغيير الفترات الزمنية المنصوص عليها في هذه الفقرة بناء على توجيهات مؤسسة النقد و بموجب أنظمة و لوائح مؤسسة النقد.

بهذا يقر العميل و يوافق على ان دفاتر البنك و سجلاته و حساباته تعتبر نهائية و ملزمة له و يوافق على التنازل عن اي حق يمكن أن يكفله له القانون، او أي حق في الاعتراض او النقض بناء على اي سند أو أساس نظامي مهما كان ، و اي شهادة او كشف الحساب الصادر بواسطة اجهزة كمبيوتر البنك او توقيع اي من مسؤولي البنك المفوضين بالتوقيع نيابة عن البنك ، و أي كشف مأخوذ من واقع سجلات البنك بما في ذلك مطبوعات الكمبيوتر و المطبوعات الإلكترونية تعتبر إثباتات نهائية و قاطعة في مواجهة العميل لصحة ما ورد فيها في اي دعوى قضائية او غير ذلك . و يتنازل العميل بما لا يقبل النقض عن الحق الذي يمكن ان يجيز له طلب تدقيق دفاتر البنك و حساباته و سجلاته من قبل اي محكمة او اي شخص او طلب اطلاق المحكمة على سجلاته او حساباته. ويشمل التنازل الوارد هنا تنازل العميل المطلق عن أي حق يكفله له القانون او غير ذلك للاعتراض على صحة التوقيع في اي من عمليات البنك او صلاحية او صحة التوقيع على تلك التعليمات.

بهذا يوافق العميل على أن الرسائل و البرقيات و التلكسات و رسائل الفاكس و صور الميكروفيلم و مطبوعات الكمبيوتر و النسخ المصورة و التي يمكن ان يبرزها البنك على انها مستخرجة من الملفات و الدفاتر و السجلات و الحسابات تعتبر أدوات قانونية إرشادية و تشكل إثباتات قاطعة على صحة العقود الخاصة بها ، و بهذا يتنازل العميل بما لا يقبل النقض عن اي حقوق قانونية مهما كانت يمكن ان تكون مكفولة له سواء قانوناً او غير ذلك لتقديم اي اعتراضات على ذلك .

**7- الدعاوى القضائية:** اذا اصبح الحساب او الحسابات عرضة لأي استفسارات قانونية او دعاوى قضائية او مطالبات متعارضة ، يحق للبنك تقييد او ايقاف استخدام الحساب او الحسابات و احتجاز الرصيد الدائن وفقاً لتقديره المطلق و دون اشعار للعميل الى حين تلقي توجيهات كتابية خلافاً لذلك من مؤسسة النقد العربي السعودي ، او الى حين صدور أمر قضائي، او قرار تحكيمي ملزم ، او التوصل إلى اتفاق كتابي بين كافة أطراف المطالبة ، او اي اثباتات مستندية أخرى مقبولة للبنك.

**8- خصم الرسوم ، الخصم المتقابل:** يوافق العميل على انه يحق للبنك و دون الرجوع الى العميل أن يخصم من الحساب كافة المصاريف و الرسوم و العمولات و الضرائب و قيمة الطوابع التي يدفعها العميل او يتكدها البنك أو مراسلوه و أي رسوم حكومية أخرى يتم دفعها نيابة عن العميل . و يوافق العميل و يوافق البنك بأنه اذا لم يتم العميل بسداد اي مديونية للبنك بالكامل وفي الموعد المحدد، بما في ذلك اي مبالغ يدين بها على سبيل التعويض كما هو مذكور في القسم "ثانياً" الفقرات 2 أو 10 ، او أي التزامات مهما كانت مستحقة للبنك ، يجوز للبنك في اي وقت و حسب تقديره المطلق و دون إشعار ان يقوم بخصم تلك المديونية/الالتزامات من أي رصيد دائن في الحساب او اي حساب آخر للعميل لدى البنك، و يوافق العميل على أن يكون للبنك كامل الحق في إقامة حساب لا يتجزأ ، كما يكون للبنك الحق في اي وقت و دون سابق إشعار و دون حاجة الى الرجوع الى العميل و دون الحصول على موافقة مسبقة منه ، بتنفيذ أي خصم متقابل بين كافة الحسابات العائدة للعميل. و اذا كان اي من تلك الحسابات بعملة أجنبية، يحق للبنك تحويل كامل او اي جزء من ارصدة تلك الحسابات دون إشعار مسبق للعميل.

و بالإضافة الى ما ورد آنفاً، يجوز للبنك دون أي التزام بإعطاء العميل إشعاراً مسبقاً ، أن يقوم ببيع أي أوراق مالية او ممتلكات قدمها العميل للبنك ، و استخدام العوائد لتسوية أي مبلغ واجب السداد من العميل للبنك. و يظل العميل ملزماً بأن يدفع الفرق إذا كانت العوائد المذكورة غير كافية لتغطية مديونته. و تكون حقوق البنك المنصوص عليها في هذه الفقرة مضافة إلى أي حقوق أخرى بموجب هذه الشروط و الأحكام و بموجب أي نموذج او نماذج طلب مقدمة من العميل للبنك ، او بموجب القوانين و الأنظمة المعمول بها.

**9- الوكلاء المفوضون ، التوكيل :** في حالة تقديم خطاب توكيل للبنك لتعيين وكيل لتشغيل الحساب و يرى البنك ان هناك أسساً كافية تدعو للاعتقاد بأن العميل هو الذي قام بتوقيع التوكيل ، يحق للبنك الاعتماد على ذلك التوكيل و لا يكون ملزماً او مسؤولاً بموجب إشعار عن اي نواقص قانونية فيما يتعلق بمحتويات او إجراءات التنفيذ او عن عدم وجود مصادقة كتابية عدل على خطاب التوكيل ، و بهذا يفوض العميل البنك بما لا يقبل النقض بالاعتماد على خطاب التوكيل و قبول كافة الشيكات او الأدوات المسحوبة على الحساب من قبل الشخص الذي منح له التوكيل بغض النظر عما اذا كانت تلك الشيكات او الأدوات واجبة الدفع لأمر صاحب/أصحاب الحساب أو لأمر الوكيل ، او غير ذلك، و يعتبر التوكيل ساري المفعول بالكامل الى أن يتلقى البنك إشعاراً كتابياً من العميل بإلغاء التوكيل. و بهذا يتعهد العميل بحماية البنك من اي من و كافة المطالبات و الالتزامات التي يدفعها او يتكدها البنك نتيجة الاعتماد على خطاب التوكيل وتشغيل الحساب من قبل الوكيل.

**10 في حالة الوفاة ، او الإفلاس أو فقدان الأهلية القانونية :** في حالة وفاة شريك او مساهم او مالك حساب و / او فقدان الأهلية الجزئي او الكلي لشريك او مساهم او مالك حساب ، و / او في حالة الإفلاس او انتفاء صلاحية السجل التجاري للعميل ، يقوم البنك بتجميد/ايقاف كافة العمليات على الحساب و لا يدفع اي نقود للعميل الى حين استيفاء ما يلي حسبما تكون الحالة و لما فيه رضى البنك وفقاً لتقدير البنك المطلق:

\* في حالة وفاة شريك او مساهم او مالك حساب ، يجب على ورثة المتوفي و /أو الأشخاص الذين يملكون حقا في تركته أن يثبتوا حقوقهم الشرعية و وفقاً للنظام و أن يستوفوا كافة الشروط المنصوص عليها في عقد تأسيس العميل.

\* في حالة فقدان شريك او مساهم او مالك حساب لأهليته جزئياً او كلياً ، يتم رفع تجميد الحساب بعد أن تقوم الجهة القضائية المختصة بتعيين شخص وضمن حدود

الصلاحيات الممنوحة لذلك الشخص للتصرف كشريك أو مساهم أو مالك حساب في الشركة أو المؤسسة العميل.  
\* في حالة الافلاس ، يقوم البنك بتنفيذ التعليمات التي يتلقاها من مصفي التقييسة أو من المحكمة المشرفة على التقييسة .  
\* في حالة عدم سريان مفعول أو إلغاء السجل التجاري للعميل لأي سبب كان ، لا يتم الافراج عن اي اموال متوفرة في الحساب إلا بعد استلام البنك لسجل تجاري صحيح للعميل أو أمر قضائي/تعليمات قضائية .

**11- المفوضون بالتوقيع :** على الرغم من أي معلومات خلافاً لذلك في اي اعلان عام ، يحق للبنك الاعتماد على التعليمات المعطاة للبنك فيما يتعلق بالمفوضين بالتوقيع الى أن يقوم العميل بإلغاء تلك التعليمات كتابة و تقديم الإلغاء للبنك و إقرار البنك بإستلام الإلغاء. و لا يكون البنك ملزماً بالاستفسار فيما يتعلق بالشيكات أو الأوامر واجبة الدفع إلى أي مفوض بالتوقيع.

**12- العملة الأجنبية:** اذا كان الحساب بعملة أخرى غير الريال السعودي ، يمكن ان يتم ايداع الأرصدة الدائنة باسم البنك لدى بنوك داخل او خارج البلاد بتلك العملة مع تحمل العميل للمخاطر و على مسؤوليته ، و يقبل العميل بمخاطر كافة القيود القانونية و الإدارية المفروضة حالياً أو التي تفرض فيما بعد فيما يتعلق بصرف او تحويل تلك العملة الأجنبية و كافة الضرائب او الرسوم التي تفرضها بلد تلك العملة. و يجوز السحب من الحساب بتلك العملة بموجب شيك بالشكل الذي يعتمده البنك او بواسطة حوالة بنظام سويفت SWIFT او بحوالة توكسية ، او بالسحب النقدي إلى المدى الذي يوافق عليه البنك .

**13- اغلاق الحساب :** يجوز للعميل أو للبنك إغلاق الحساب في أي وقت. فاذا رغب العميل في إنهاء علاقته بالبنك ، يجب عليه ان يقدم طلباً لإغلاق حسابه و أن يقوم بإعادة الشيكات و البطاقة او البطاقات، و التي يقوم البنك بإتلافها . و يدفع البنك عند ذلك للعميل كامل الرصيد الدائن الموجود في الحساب ، و لكن في حالة الحساب المشترك، يقوم البنك بإصدار شيك مدفوع لأمر كافة مالكي الحساب مجتمعين. و لكن يمكن أن يرفض البنك طلب العميل في حالة وجود عمليات نشأت اثناء وجود الحساب و بموجب صلاحية تشغيل الحساب، مثل خطاب الضمان ، وخطاب الإعتد ، و الكمبيالات المخصومة مهما كانت قيمتها المالية و مدة صلاحيتها والتي تملّي استمرار الحساب لتسوية تلك الإلتزامات حسبما يراه البنك وفقاً لتقديره المطلق.

يحق للبنك أن يقوم بإقفال او رفض فتح اي حساب دون ابداء الأسباب. و يحق للبنك في اي وقت وحسب تقديره المطلق و بموجب اشعار كتابي للعميل ان يقوم بإقفال الحساب او طلب التسوية الفورية للحساب دون ابداء اي اسباب ودون أن يتحمل أي مسؤولية نتيجة لذلك . و في مثل تلك الحالة ، يرسل البنك بالبريد الى العميل شيكا بالرصيد الدائن بعملة الحساب . كذلك يحق للبنك بموجب اشعار كتابي موجه الى العميل أن يقوم بإقفال الحساب اذا بقي رصيد الحساب صفراً لمدة ثلاثة أشهر. و يوافق العميل على أن الاجراء الذي يتخذه البنك لإقفال الحساب يكون ساري المفعول و ملزماً للعميل اعتباراً من تاريخ الإشعار أو من تاريخ إرسال البنك للإشعار بالفاكس حسب تقدير البنك المطلق حتى و لو لم يستلم العميل ذلك الإشعار لأي سبب كان. وبهذا يتنازل العميل مسبقاً عن أي حق قانوني او غير ذلك يمكن أن يترتب له في مواجهة البنك أي إجراءات قضائية مهما كان نوعها للتظلم من اجراء و/ أو قرار البنك لإقفال الحساب . و عند إقفال الحساب. يلتزم العميل بأن يعيد للبنك دون تأخير أي شيكات او دفاتر شيكات و /أو بطاقات إلكترونية تكون موجودة بحوزته. ودون اخلال بحقوق البنك في إقفال الحساب دون إشعار للعميل ، يحق للبنك إقفال الحساب دون إشعار العميل إذا (1) اصدر العميل شيكاً واحداً أو اكثر دون مؤونة كافية في الحساب. (2) اذا لم يتم استكمال إجراءات الحساب وفقاً لنماذج و سياسة البنك ، أو (3) لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً حسب تقديره المطلق. و يحق للبنك حسب تقديره المطلق إبلاغ السلطات المعنية أو الجهات الإدارية المختصة بإسم العميل.

يجوز للبنك إقفال الحساب بعد مرور 90 يوماً على تاريخ فتحه إذا لم يظهر في الحساب أي ايداعات و اذا بقي ارسيد الحساب دائماً صفراً.

**14- المستندات المستندة بحوزة العميل :** تكون دفاتر الشيكات أو دفاتر التوفير أو أي مستندات أخرى صادرة للعميل على مسؤوليته وحده. و لا يكون البنك في أي ظرف كان مسؤولاً عن تزويرها، او فقدانها، او سرقتها ، او إساءة استخدامها، او استخدامها من قبل الغير.

### ثالثاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الانترنت/الخدمات المصرفية الهاتفية

بهذا يفوض العميل البنك بقبول التعليمات الإلكترونية/الهاتفية والتي يتم اعطاؤها من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية، و التصرف بناء على تلك التعليمات، و القيد الدين و/أو الدائن من/الى حساباته بقيمة العمليات التي يتم تنفيذها من خلال الخدمة و لكن بشرط أن يتم التأكد من صحة هذه العمليات باستخدام رمز هوية المستخدم الخاص بالعميل و كلمة سر جلسة الاستخدام و كلمة سر الرسائل المأمونة.

(1) في حالة تفويض شخصين او اكثر ("الأشخاص المفوضون") فيما يتعلق بأي حساب ، يكون للبنك الحق و التفويض التام عند تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية الهاتفية، بقبول تعليمات تسمح بالسحب من الحساب التي يعطيها اي من الأشخاص المفوضين من قبل العميل . ويكون العميل مسؤولاً مسؤولية تامة عن كافة العمليات التي يتم تنفيذها من قبل اولئك الأشخاص المفوضين باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية الهاتفية، و عن سداد اي مديونية تترتب على الحساب نتيجة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية الهاتفية. و يقر العميل و يقبل بأن البنك يسمح لأي شخص مفوض من العميل باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية الهاتفية على الحساب و أن العميل يوافق على أن أي شخص مفوض يمكن أن يعطي تعليمات إلكترونية للبنك على الرغم من وجود أي تعليمات من العميل بالتفويض بتوقيع مشتركة لتشغيل الحساب.

(2) في حالة قيام العميل بتفويض شخصين او اكثر ("الأشخاص المفوضون") فيما يتعلق بأي حساب، يكون للبنك الحق و التفويض عند تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت قبول تعليمات تسمح بالسحب من الحساب التي يعطيها اي من الأشخاص المفوضين من قبل العميل والتصرف بناء عليها ، و في حالة اشتراط توقيع مشتركة ، يتم تخصيص مستويات متعددة للمفوضين بالتوقيع ، و يكون العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي يتم تنفيذها من قبل الأشخاص المفوضين باستخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت و عن سداد اي مديونية تترتب على الحساب نتيجة استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت و يقبل بأن البنك يسمح لأي شخص مفوض من قبل العميل أن يستخدم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، و في حالة اشتراط توقيع مشتركة ، يتم التفويض عبر مزيج مستويات التفويض المذكورة آنفاً.

(3) يلتزم العميل والشخص/الأشخاص الذين يفوضهم حسب الاصول بما يلي:

\* الاحتفاظ برمز هوية المستخدم وكلمة السر في مكان سري و عدم كتابة رمز هوية المستخدم وكلمة السر بأي شكل من الأشكال.

\* اتخاذ كافة التدابير الوقائية المعقولة لمنع الاستخدام غير المصرح به لرمز هوية المستخدم وكلمة السر.

\* عدم القيام أبداً بالتصريح برمز هوية المستخدم لأي طرف ثالث فيما عدا موظفي البنك المعنيين.

\* عدم القيام أبداً بالتصريح بكلمة السر لأي شخص كان بما في ذلك موظفي البنك.

(4) يكون العميل مسؤولاً عن اي تبعات تنشأ عن فقدان العميل لرقم هوية المستخدم او كلمة سره او الإفشاء بهما او استخدامهما بشكل غير مشروع ، و يلتزم البنك ببذل قصارى جهده لمساعدة العميل في تجاوز اي خسائر، و لكن لا يكون مسؤولاً او مطالباً بأي التزام عن أي من تلك التبعات . و يجب على العميل أن يقوم بإبلاغ البنك فوراً عن اي فقدان او إفشاء او استخدام غير مشروع و أن يقوم بترتيب تغيير كلمة سره. فاذا لم يقم العميل بذلك، يكون العميل مسؤولاً عن اي عمليات مصرح بها تتم بأسمه و يترتب عليها اي خسائر مالية او أي تبعات أخرى مهما كانت، و يقر و يقبل العميل بأنه مسؤول عن استخدام الخدمة فقط بما يتفق مع الاستخدام المقرر لها . كما يقر العميل و يقبل بأنه يتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار او المطالبات او الدعاوى القضائية التي يتمكن أن تنشأ عن الاستخدام غير الصحيح للخدمة من قبل العميل او من قبل أي من الأشخاص المفوضين.

(5) يلتزم البنك بأن يبذل قصارى جهده لتنفيذ أي عمليات في اليوم الذي يطلبه العميل. و لكن لا يكون البنك ملزماً بذلك ، كما انه لا يكون مسؤولاً تجاه العميل عن عدم تمكنه من ذلك لأي سبب كان ، كذلك ودون إخلال بالشروط و الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية ، يحتفظ البنك بالحق في عكس اي قيد و اجراء اي تعديل يمكن ان يكون مطلوباً او ضرورياً على الحساب او الحسابات في يوم العمل الذي يلي اليوم الذي اجري فيه القيد او في أول يوم عمل ممكن بعد تاريخ اجراء القيد.

(6) اذا شك العميل او اي من الأشخاص الذين يفوضهم حسب الاصول بأن هناك من يعرف كلمة سره، يجب على العميل أن يقوم بإبلاغ البنك فوراً و تغيير كلمة السر ،

- فإذا لم يتم العمل بذلك ، يكون العمل مسؤولاً عن أي عمليات غير مصرح بها تجري باسمه و تنتج عنها خسائر مالية أو أي تبعات أخرى مهما كانت .
- (7) لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تبعات تضر بالعمل ناتجة عن تعرض العميل لفقدان أو كشف أو استخدام احتيالي لرمز هوية المستخدم الخاص بالعمل أو كلمة سره .
- (8) لا يؤدي تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية إلى إعطاء العميل أي حق في السحب على المكشوف من حسابه أو حساباته إلا إلى المدى الذي تسمح به أي تسهيلات سحب على المكشوف يمكن أن يوافق عليها البنك من حين إلى آخر ، و في جميع الأحوال لا يجوز السحب على المكشوف من حساب أو حسابات الودائع /التوفير .
- (9) يقر العميل و يكد بأن العمليات التي يتم تنفيذها بواسطة الخدمات المصرفية الإلكترونية /الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية تكون خاضعة للحدود التي يفرضها أو يقرها البنك من حين إلى آخر ، سواء نتيجة نظم البنك الداخلية أو بفعل الإجراءات الرقابية والحدود أو القيود المطلوبة أو المفروضة من قبل أي سلطة قانونية أو نظامية ، و بهذا يبلغ البنك العودي للاستثمار العميل أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية مهما كانت عن أي مطالبات أو دعوى قضائية أو خسائر أو اضرار سواء كانت تبعية أو تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام العميل أو أي من الأشخاص المفوضين للخدمات وذلك فيما يتعلق بتلك الأجزاء من الخدمات التي يتم تنفيذها عبر الهاتف (الخدمات المصرفية الهاتفية).
- (10) يقر العميل و يقبل بأن البنك يتصرف بناء على تعليمات العميل فيما يتعلق بالتداول و الدفع للغير التي يتم إصدارها من خلال الخدمة و ذلك بأسرع وقت ممكن ، و لكن على أن يتم ذلك دائماً في الوقت و بالشكل الذي يراه البنك مجدياً و ملائماً و مناسباً لطبيعة تعليمات التداول و الدفع للغير الصادرة من العميل .
- يقر العميل و يقبل بأن تعليمات التداول و الدفع للغير لجهات خارج البنك تعتمد على القيام فيما بعد بأعداد و إرسال الأوامر ، سواء تم إعداد تلك الأوامر يدوياً أو آلياً ، من البنك و /أو من خلال جهات أخرى مختلفة باستخدام خدمات الإرسال التي تكون خارجة عن سيطرة البنك .
- يقر العميل و يقبل بأن البنك يحتفظ بالحق في التصرف بناء على معلومات التداول و الدفع للغير التي يتم إصدارها من خلال الخدمة و ذلك خلال ساعات الدوام العادي للبنك فقط و شرط الالتزام بالمواعيد النهائية المقررة .
- يقر العميل و يقبل بأن البنك يحتفظ بالحق في اختيار أي وسيلة إرسال يراها البنك مناسبة و أن يقوم بإرسال الأوامر إلى و / أو من خلال أي طرف ثالث يراه البنك مناسباً .
- يقر العميل و يقبل أنه يجوز للبنك حسب تقديره المطلق و دون الرجوع إلى العميل أو أي طرف ثالث ، برفض أو إلغاء أي تعليمات يراها البنك وحده مخالفة لأي أنظمة أو توجيهات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب .
- يقر العميل و يقبل بأن الشروط و الأحكام الخارجية التي يعتمدها البنك والتي تسرع على التداول و على المدفوعات للغير و غير المشمولة بالضرورة في هذه الاتفاقية ، تسري على تعليمات العميل فيما يتعلق بالأوامر و المدفوعات التي تتم من خلال الخدمة .
- (11) بهذا يبلغ البنك العميل أنه فيما يتعلق بأجزاء الخدمة التي يتم تنفيذها عبر الهاتف ، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي مطالبات أو دعوى قضائية أو خسائر أو اضرار ، سواء كانت تبعية أو تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام العميل أو أي شخص مسمى للتعليمات المفتوحة أو فيما يتعلق بالخدمة .
- يوصي البنك بأن يلتزم العميل التزاماً تاماً باتباع الخطوط العريضة الواردة أدناه عند إصدار العميل تعليمات إلى الخدمة عبر الهاتف للتداول و الدفع للغير :
- \* اختيار ميزة التقييد المسبق للمدفوعات لكافة تلك التعليمات مع تحديد حد أقصى للمبلغ و عدد أقصى لعدد العمليات .
- \* اختيار ميزة تقييد الرمز المصرح به لكافة تلك التعليمات .
- بهذا يقر العميل بما لا يقبل النقص بأنه يلتزم بحماية البنك من أي و كافة المطالبات و الدعاوى و الأضرار و الخسائر التي يتعرض لها الغير سواء كانت ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام العميل أو أي شخص مفوض للخدمة لإعطاء أي تعليمات مفتوحة صادرة من العميل أو من قبل أي من أو كافة الأشخاص المفوضين .
- يلتزم العميل بأن يتبع توصيات الشركة الصانعة و /أو مقدم الخدمة و /أو الشركة المورددة فيما يتعلق بأمن الأجهزة اليدوية و بطاقات الهاتف الجوال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أجهزة هاتف السيارات ، أو أجهزة الهاتف الجوال وخدمات الهاتف الخليوي الأخرى أو أي أجهزة يدوية أخرى تستخدم للاتصال عبر الموجات اللاسلكية و التي يتم استخدامها فيما يتعلق بالخدمة .
- بهذا يقر العميل بما لا يقبل النقص بأنه يلتزم بحماية البنك من أي و كافة المطالبات و الدعاوى و الأضرار و الخسائر التي يتعرض لها الغير سواء كانت ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن عدم قيام العميل أو شخص مفوض باتباع توصيات الشركات الصانعة و /أو مقدمي الخدمة و /أو الموردين بحذافيرها .
- (12) يقر العميل و يقبل بأن يتحمل المسؤولية الكاملة عن استخدام الخدمة بما يقتصر فقط على الاستخدام المحدد لها . و يقر العميل و يقبل بأنه يتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار أو المطالبات أو الدعاوى القضائية الناشئة عن الاستخدام غير المناسب للخدمة من قبل العميل أو من قبل أي من أو كافة الأشخاص المفوضين .
- يلتزم العميل باستخدام الخدمة بما يقتصر فقط على ما تفرضه الأنظمة و اللوائح المعمول بها من حين إلى آخر ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأنظمة و اللوائح المتعلقة بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب و مراقبة صرف العملة الأجنبية .
- يقر العميل و يقبل بأن يتحمل وحده المسؤولية عن كافة الأضرار أو المطالبات أو الدعاوى التي تنشأ عن أي استخدام للخدمة من قبل العميل أو من قبل أي من أو كافة الأشخاص المفوضين بما يخالف الأنظمة و اللوائح الحكومية .
- (13) يلتزم البنك ببذل قصارى جهده لتقديم الخدمات في الأوقات المذكورة في المواد التسويقية التي يصدره و لكنه لا يكون ملزماً بتلك الأوقات ، كما أنه لا يكون مسؤولاً عن عدم قدرته على الالتزام بتلك الأوقات لأي سبب كان .
- (14) بهذا يقر العميل و البنك بأنهما يدركان و يوافقان على أن تعليمات الدفع و التحويل التي تعطى عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية لا يمكن أن تلغى في اليوم الذي يستحق فيه سداد الدفعة أو الحوالة . و يلتزم البنك ببذل قصارى جهده للالتزام بأي طلب إلغاء ، ولكن لا يكون مسؤولاً إذا تعذر ذلك الإلغاء .
- (15) بهذا يوافق البنك و العميل على أنه يجوز لأي منهما إنهاء الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية بإشعار الطرف الآخر ، و لا يصبح الإشعار الصادر من العميل إلى البنك ساري المفعول إلا بعد أن يستلم البنك ذلك الإشعار كتابة .
- (16) بهذا يصرح البنك و يقبل العميل بأن أي من المعلومات المعطاة عن أسعار الصرف و العمولة و الأسهم المحلية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية عبر موقع البنك على شبكة الإنترنت لا تعتبر أحدث المعلومات المدخلة في الخدمة ، و بالتالي فإن تلك المعلومات تكون دائماً استدلالية و لا يضمن البنك أن تلك المعلومات تمثل الأوضاع /الأحوال/المعلومات الفعلية السائدة في السوق في ذلك الوقت .
- (17) لا يكون البنك مطالباً أو مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات مهما كان نوعها يتعرض لها أو يتكبدها العميل أو الغير بسبب عدم دقة المعلومات المالية أو المعلومات الأخرى المقدمة من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية .
- (18) يقر العميل بأنه على علم تام بالحدود و القيود التقنية على استخدام الخدمة و أن توفر الخدمة يعتمد على استخدام التقنية و القيود المفروضة على الاستخدام ، و بهذا فإنه يخلي طرف البنك من أي مسؤولية تترتب على ذلك و عن عدم قدرته على استخدام الخدمة لأي سبب كان .
- بهذا يقر العميل و يوافق على أنه لا يحصل على أي حق في ملكية أي برامج أو رموز برمجية أو مواصفات أو اساليب أو معلومات أخرى يقدمها البنك للعميل لأغراض الخدمة . كذلك فإن العميل لا يحصل على أي حق في أي ملكية فكرية أو حقوق نشر لأي مما سبق . و يقر العميل و يقبل بأن أي جهاز ترميز متزامن يقدمه البنك للعميل ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أمن الأجهزة و البطاقة المرزمة مغناطيسياً أو البطاقات التي تحتوي على شرائح إلكترونية ، هي و تبقى ملكاً للبنك ، و يقر العميل و يقبل بأنه يجب أن تعاد أي من تلك الأجهزة إلى البنك فوراً على نفقة العميل عند انتهاء أو إنهاء الخدمات أو هذه الاتفاقية . كما يقر العميل بأنه

في حالة فقدان ذلك الجهاز أو تعرضه للضرر أو عدم اعادته خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ الانهاء أو الإلغاء ، يكون العميل مسؤولاً تجاه البنك عن التكاليف التي يتكبدها البنك و التي يحددها البنك وحده لاستبدال ذلك الجهاز .

19) يتقاضى البنك من العميل ويوافق العميل على ان يدفع للبنك رسوم و مصاريف الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الانترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية و يحتفظ البنك بالحق في تطبيق أو تعديل هذه الرسوم و المصاريف في اي وقت بعد توجيه إشعار الى العميل بالطريقة التي يختارها البنك.

#### رابعاً: الشروط و الأحكام العامة

1) يوافق العميل على ان البنك يمكن ان يقدم بعض المعلومات الخاصة بالعميل الى بعض الشركات لأغراض التسويق. فإذا اقتضى القانون فيما يتعلق ببعض الخدمات ان يقوم البنك بإعطاء بعض المعلومات الخاصة بالعميل ، يكون البنك ملزماً بذلك.

2) لا يكون البنك مسؤولاً عن اي ضرر/أذي يلحق بالعميل بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة ما يلي ( على سبيل المثال لا الحصر):

\* عدم قدرة العميل على الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية أو الوصول الى موقع البنك على شبكة الانترنت لأي سبب ناتج عن انقطاع في خدمة الاتصالات أو التجميد المؤقت لاشتراكه أو انهاء اشتراكه ، أو انتهاء /انتهاء اتفاقيته مع اي مقدم خدمة انترنت أو مع اي هيئة اتصالات أو أي أسباب أخرى مهما كانت .

\* عدم تقديم البنك اي من الخدمات او تنفيذ اي من الالتزامات المذكورة في هذه الاتفاقية.

و بالإضافة الى ذلك ، يسترد البنك من العميل كافة تكاليف العمليات و الخسائر و المصروفات، بما في ذلك الرسوم ، و أتعاب المحامين ، ان وجد، التي يمكن ان يتكبدها البنك نتيجة تعاملاته مع العميل بما في ذلك اي إخلال من جانب العميل بالالتزامات التعاقدية.

3) يلتزم العميل بدفع اي رسوم او مصاريف يقررها البنك عن أي من و كافة الخدمات المقدمة للعميل ، بما في ذلك الرسوم و المصاريف المترتبة عن التغييرات التي يتم اجراؤها لتوفير ما يفضله العميل فيما يتعلق بخدمة أو باستخدام تلك الخدمة ، حسبما يقرره البنك من حين الى آخر. و يحتفظ البنك بالحق في تطبيق أو تعديل رسومه و مصاريفه في اي وقت. و يفوض العميل البنك بأن يخصم من حسابه اي رسوم او مصاريف مستحقة نتيجة هذه الاتفاقية.

4) تعتبر دفاتر و سجلات و وثائق و سندات و اشعارات البنك و مستنداته الأخرى المتعلقة بالعمليات اثباتات قاطعة يعتمد عليها في حسم اي خلافات تتعلق بالأرقام او البيانات او المعلومات او المصاريف او الرسوم او الحقائق او العمليات او التعليمات او اي مسألة أخرى أو خلاف آخر ينشأ بين البنك و العميل.

5) بهذا يوافق العميل على قيام البنك بتسجيل كافة اتصالاته التي يجريها مع البنك ولا يكون البنك مسؤولاً عن اي تبعات تنشأ عن تسجيل تلك الاتصالات . و تبقى كافة التعليمات الشفهية التي يتلقاها البنك عبر الخطوط الهاتفية الخاصة سارية المفعول على الرغم من وفاة العميل أو افلاسه أو تصفيته وذلك الى ان يتم استلام البنك اشعاراً كتابياً بالوفاة أو الافلاس أو التصفية أو بإلغاء تلك التعليمات من الجهات المختصة

6) يحتفظ البنك بالحق في تحديد اولوية العملية او العمليات على ضوء الترتيبات الأخرى القائمة مع البنك.

7) لا يكون البنك مسؤولاً عن اي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات مهما كانت يتعرض لها أو يتكبدها العميل نتيجة اي اخلال بهذه الشروط و الأحكام .

8) لا يشكل اي تصرف أو تأخير أو سهو من جانب البنك تنازلاً أو تسامحاً بأي من حقوق و صلاحيات البنك، فيما عدا ما يلتزم به البنك بموجب نص كتابي صريح . و تكون الحقوق و التعويضات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية مضافة الى وليست خالصة من اي من الحقوق و التعويضات التي يكفلها القانون.

#### خامساً : إقرارات العميل

بهذا نقر بأن القانون لا يمنع التعامل معنا ، و ان كافة المعلومات و البيانات التي أعطيناها هي معلومات صادقة و صحيحة ، واننا قد قرأنا و نوافق تماماً على الشروط و الأحكام و النصوص الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية . و نشهد بأن كافة المعلومات الواردة في هذه الاتفاقية هي معلومات دقيقة و صحيحة.

و نقر بأننا نتحمل المسؤولية أمام الجهات الحكومية المعنية عن المبالغ التي يودعها في حسابنا مندوبونا المفوضون أو التي يتم ايداعها من قبل آخرين يعلم أو غير علم منا. و نقر بأننا نتحمل ايضا المسؤولية سواء قمنا أو لم نقم بعد ذلك بالتصرف بهذه الأموال، دون أن نبلغ البنك رسمياً بوجود تلك الأموال، كذلك نؤكد بأن الأموال المودعة هي من مصادر شرعية، واننا نتحمل مسؤولية خلوها من اي تزوير ، و انه لن يتم تعويضنا اذا استلم البنك منا اية اوراق نقدية مزورة . كما اننا نلتزم بإبلاغ البنك عن مصدر الأموال المودعة أو المحولة الى حسابنا عند طلب البنك ذلك، و يجوز للبنك تجميد تلك الأموال في حال امتناعنا عن إبلاغ البنك عن ذلك المصدر . كما يحق للبنك دون ان يترتب عليه اي مسؤولية أو التزام مصادرة تلك الأموال و تسليمها الى مؤسسة النقد العربي السعودي اذا تبين ان تلك الأموال مزورة أو ثبت انها من مصدر مشبوه .

كما اننا ندرک و نلتزم بأن نكون مسؤولين عن تحديث بياناتنا عندما يطلب البنك ذلك أو بشكل دوري (حسبما يقرره البنك) أو كلما طرأ أي تغيير على البيانات ، و لكن بما لا يقل عن مرة كل خمس سنوات. و نتعهد بتقديم صورة عن اي مستندات قبل انتهاء صلاحية المستندات الحالية، فاذا لم نقم بذلك نفوض البنك بتجميد حسابنا / حساباتنا

**تغيير شروط الاتفاقية :** يجوز للبنك ان يقوم بتغيير شروط هذه الاتفاقية من حين الى آخر. و نتعهد و نوافق على الالتزام بالشروط و الأحكام التي يقررها البنك من حين الى آخر فيما يتعلق بتشغيل اي حساب و دائع حالي (بما في ذلك حسابات الودائع لأجل )، أو استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية أو الهاتفية أو عبر الانترنت، و حسب التعديلات أو الإضافات التي تدخل عليها من حين الى آخر.

#### سادساً - القانون و الولاية القضائية

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة و لوائح المملكة العربية السعودية . كما تخضع كافة الاجراءات القانونية و الدعاوى القضائية للولاية غير الحصرية لمحاكم المملكة العربية السعودية و هي الولاية القضائية التي يقر العميل في هذه الاتفاقية بتبعيته لها . و يوافق العميل على انه يحق للبنك رفع دعوى قضائية ضد العميل في اي ولاية قضائية يكون العميل مقيماً فيها ، أو يمتلك اموالاً شخصية أو عقارية فيها، أو يقوم بأعمال فيها . كذلك فان رفع دعوى قضائية في اي ولاية قضائية لا يمنع البنك من رفع دعاوى قضائية أخرى في نفس الوقت أو في اي وقت آخر في ولاية قضائية أخرى واحدة أو أكثر. و يقر العميل بحق البنك في استيفاء اي دين مستحق على العميل من كافة ممتلكات العميل المنقولة و غير المنقولة حسب اختيار و تقدير البنك المطلق دون ان يكون البنك ملزماً بإعطاء العميل اشعار مسبقاً. و يتنازل العميل عن حقوقه في الاعتراض على اي اجراءات يتخذها البنك .

بناء على قبول البنك لطلب الموقع أدناه لفتح حساب، بهذا يقر العميل الموقع ادناه بأنه قد قرأ و وافق على الشروط و الأحكام الواردة آنفاً . كما يقر العميل ايضا بأنه قد فهم الشروط و الأحكام و النصوص الأخرى الواردة في طلب و اتفاقية فتح الحساب هذه.